

Distr.: General
19 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات	الصفحة	
٣-١	٣	أولا - لمحة عامة
١٤-٤	٤	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٨-٥	٤	ألف - الهيكل الدستوري
١٠-٩	٥	باء - النظام القانوني
١١	٦	جيم - الأحزاب السياسية والانتخابات
١٤-١٢	٦	دال - المسائل السياسية
٢١-١٥	٧	ثالثا - الميزانية
٣٩-٢٢	١٠	رابعا - الاقتصاد
٢٥-٢٢	١٠	ألف - لمحة عامة
٣٢-٢٦	١١	باء - القطاعات الاقتصادية الأساسية
٢٦	١١	١ - الزراعة ومصائد الأسماك



١١	٢٧ ٢ - الصناعة التحويلية/الصناعة
١٢	٣٢-٢٨ ٣ - السياحة
١٤	٣٦-٣٣ جيم - النقل والاتصالات
١٤	٣٩-٣٧ دال - شبكة المياه، والصرف الصحي، والمرافق العامة
١٥	٤٧-٤٠ خامسا - المسائل العسكرية
١٩	٤٩-٤٨ سادسا - المسائل المتعلقة بالأراضي
٢٠	٦٥-٥٠ سابعا - الأوضاع الاجتماعية
٢٠	٥١-٥٠ ألف - القانون والنظام
٢٠	٥٤-٥٢ باء - اليد العاملة
٢١	٥٦-٥٥ جيم - التعليم
٢٢	٦٠-٥٧ دال - الصحة العامة
٢٣	٦١ هاء - الإسكان
٢٣	٦٤-٦٢ واو - الهجرة
٢٤	٦٥ زاي - حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها
٢٤	٧٠-٦٦ ثامنا - البيئة
٢٦	٧٤-٧١ تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل
٢٦	٧١ ألف - موقف الحكومة الإقليمية
٢٦	٧٣-٧٢ باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢٧	٧٤ جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - ملحة عامة

١ - جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهي أكبر جزر ماريانا الواقعة في أقصى جنوب المحيط الهادئ، وتقع على بعد ١٣٥٠ ميلا جنوب طوكيو و ٣٧٠٠ ميل غرب - جنوب غرب هاواي. وتتألف من جزيرة واحدة تبلغ مساحتها حوالي ٢١٢ ميلا مربعا. وتتألف من منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في الحجم تقريبا. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية عالية، والمنطقة الجنوبية هي منطقة جبلية. ويعتبر مرفأ أبرا الواقع في الجانب الغربي الأوسط من الجزيرة من أكبر المرفأء المحمية في المحيط الهادئ ويعد من أفضل مرفأء المياه العميقة في المنطقة الممتدة ما بين هاواي والفلبين. وأصبح اسم عاصمة غوام هاغاتنيا، المعروفة سابقا بأغانا.

٢ - وعندما جاءت أولى الإرساليات الإسبانية إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر، كان يسكنها شعب شامورو الأصلي فقط. ويُعتقد أنه ينحدر من أصل مايو - بولينيزي. واليوم، يشكل شعب شامورو ما يزيد قليلا على ثلث السكان ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة، التي تطورت لتصبح مجتمعا متعدد الأعراق^(١). ووفقا لقاعدة البيانات الدولية لمكتب التعداد بالولايات المتحدة، بلغ عدد سكان غوام ١٧٣ ٤٥٦ نسمة في عام ٢٠٠٧ بزيادة عن ١٧١ ٠١٩ نسمة في عام ٢٠٠٦. ويتشكل التكوين العرقي الرئيسي للسكان من ٣٧ في المائة من شامورو، و ٢٦ في المائة من أصول فلبينية، و ١١ في المائة من جزر أخرى بالمحيط الهادئ و ٢٦ في المائة من أصول صينية ويابانية وكورية وغيرها^(٢). واللغة الانكليزية ولغة شامورو هما اللغتان الرسميتان. وقدّر معدل نمو السكان في عام ٢٠٠٧ بنسبة ١,٤ في المائة^(٣).

٣ - ينتمي معظم السكان إلى طائفة الروم الكاثوليك (٨٥ في المائة)، كما أن طوائف مسيحية أخرى ممثلة بين السكان^(٤).

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من مصادر منشورة بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) www.doi.gov.oia.

(٢) وكالة الاستخبارات المركزية، كتاب الوقائع العالمية ٢٠٠٨، غوام (انظر www.dcia.gov).

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - كانت وزارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠، عندما سن كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية وجعل غوام إقليماً منظماً. ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم غير مدمج، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. ووفقاً لقانون الولايات المتحدة، فإن غوام، بوصفها إقليماً غير مدمج، فهي في حيازة الولايات المتحدة دون أن تشكل جزءاً منها.

ألف - الهيكل الدستوري

٥ - لدى غوام حكومة منتخبة محلياً، وتتألف من فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة. ويسري حق الاقتراع العام في ما يتعلق بالانتخابات المحلية على الغواميين البالغين من العمر ١٨ عاماً فأكثر. ويعد الغواميون من مواطني الولايات المتحدة، إلا أنه لا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة ما داموا مقيمين في الإقليم. وينتخب شعب غوام حاكماً لفترة خدمة مدتها أربع سنوات. وتولى الحاكم الحالي فيليكس ب. كاماتشو مهام منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وأعيد انتخابه في عام ٢٠٠٦. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته ويقدم تقريراً سنوياً إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحالة إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر وأنظمة تنفيذية وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع قوانين وأن يعرض آراءه على تلك الهيئة وينقض التشريعات.

٦ - وينتخب أيضاً الشعب ١٥ عضواً لمجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في هيئة تشريعية من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام.

٧ - وفي عام ١٩٧٢، منحت غوام الحق في أن يكون لها مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة دون أن يكون له الحق في التصويت. ويجوز لهذا المندوب الذي تستمر فترة خدمته سنتين أن يصوّت في لجان المجلس وأصبح يحق له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن يصوّت في المجلس ذاته. بيد أن هذا التغيير رمزي إلى حد كبير لأنه لا يعطي لمندوبي الإقليم

سوى حق التصويت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة وليس خلال الموافقة النهائية على مشاريع القوانين^(٣).

٨ - ونتيجة لانتخابات الهيئة التشريعية التاسعة والعشرين لغوام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تراجعت الأغلبية التي تمتع بها الجمهوريون من تسعة مقاعد إلى ثمانية مقاعد مقابل سبعة مقاعد للديمقراطيين. غير أن انتخابات خاصة أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، إثر وفاة عضو جمهوري في مجلس الشيوخ، جاءت بمرشح ديمقراطي ليشغل المقعد، فأصبحت الأغلبية للديمقراطيين في الهيئة التشريعية. وتجرى حاليا مناقشات بشأن كيفية التوفيق بين أغلبية ديمقراطية والمواقع القيادية التي يشغلها جمهوريون. ويعتقد بعض الديمقراطيين أن أى تغيير في الأغلبية يعني بالضرورة تغييرا في القيادة. ويشير الجمهوريون، في الوقت نفسه، إلى قواعد تشريعية تشترط الحصول على ١٢ صوتا لتغيير أعضاء مجلس الشيوخ الذين يشغلون مواقع قيادية. ويتطلب تغيير القواعد التشريعية الحصول على عشرة أصوات على الأقل^(٤). أما فيما يتعلق بانتخاب مندوب غوام في كونغرس الولايات المتحدة، فقد رشحت عضو الحزب الديمقراطي مادلين بوردالو نفسها بدون منافس أمامها وأعيد انتخابها لولاية تالفة مدتها عامان^(٥).

باء - النظام القانوني

٩ - يتألف النظام القضائي في غوام من عنصر محلي وآخر اتحادي. ويتألف النظام القضائي المحلي من محكمة كبرى ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناحيون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية للولايات المتحدة في غوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الكونغرس تعديلا للقانون التأسيسي لغوام يسمح للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب مدع عام لغوام لمدة أربع سنوات. والمدعية العامة أليشيا ج. ليمتياكو، التي تولت مهام منصبها في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، هي كبيرة المسؤولين القانونيين في حكومة غوام، وأول سيدة تتولى هذا المنصب. ويقدم مكتب المدعي العام خدمات قانونية لحكومة غوام وهو مخول سلطة المقاضاة.

(٣) صحيفة نيويورك تايمز، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٤) Pacific Daily News, www.guamdpn.com، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٥) المرجع نفسه، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٠ - وقد أدخل تعديل على القانون التأسيسي لغوام، يُنشئ الهيئة القضائية بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الحكومة، وأصبح هذا التعديل قانوناً في عام ٢٠٠٤^(٦). ويؤكد القانون أيضاً اختصاص الاستئناف والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وهو ما يُنشئ فعلياً هيئة قضائية محلية موحدة.

جيم - الأحزاب السياسية والانتخابات

١١ - يوجد في غوام حزبان سياسيان رئيسيان هما، الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وهما يمثلان الفرعين المحليين لحزبي الولايات المتحدة الرئيسيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، هزم المرشح الجمهوري فيليكس كاماتشو، الذي يشغل منصب الحاكم، العضو الديمقراطي السابق في الكونغرس روبرت أندروود بـ ٨٦٤ صوتاً وانتُخب حاكماً من جديد. وطعن السيد أندروود في النتيجة مستنداً في ذلك إلى طريقة عد الأصوات، لكن في أيار/مايو ٢٠٠٧، رفضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الالتماس المقدم من السيد أندروود لكي تنظر في المسألة^(٧). (لمزيد من التفاصيل انظر ورقة العمل A/AC.109/2007/16، الفقرة ١١).

دال - المسائل السياسية

١٢ - كانت هناك بصفة دورية، تحركات في غوام من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة. وفي استفتاء أجري عام ١٩٧٦، قرر الغواميون الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والشروع، من ناحية أخرى، في إجراء مفاوضات لتحسين مركز الإقليم. وفي عام ١٩٧٩، رفض شعب غوام مشروع دستور بفارق خمسة أصوات مقابل صوت واحد على أساس أنه ينبغي حل مسألة المركز السياسي قبل صياغة دستور ذي جدوى. وأجري استفتاء آخر عام ١٩٨٢ حيث اختار ٧٣ في المائة من الناخبين الإبقاء على مركز الكمنولث مع الولايات المتحدة.

١٣ - وانتهت لجنة تقرير المصير، المنشأة في عام ١٩٨٤، من وضع مشروع لاتفاق الكمنولث في عام ١٩٨٦، (ورد موجز لمشروع الاتفاق في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/4)). بيد أن المناقشات التي جرت بين اللجنة وحكومة الولايات المتحدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ بشأن مشروع الاتفاق لم تصل إلى قرار

(٦) معلومات أحوالها حكومة الولايات المتحدة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(٧) <http://www.kuam.com/news/22658.aspx>

(انظر A/AC.109/2000/6، الفقرات ١٩-٢٢، و A/AC.109/1192، الفقرات ١٩-٣٧، و A/AC.109/2018، الفقرات ٧٤-٨٣). وفي عام ١٩٩٧، أنشئت بموجب القانون العام لغوام ٢٣-١٤٧ لجنة لإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة حق شعب شامورو في تقرير المصير، وهي مسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل بين أفراد شعب شامورو (انظر أيضا الفقرة ٦٥ أدناه). وكان من المتوقع أن تقوم تلك اللجنة، بالاتساق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات مركز شعب شامورو المتمثلة إما في الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر وفقا للمعايير الدولية.

١٤ - وفي عام ٢٠٠٠، منحت الهيئة التشريعية في غوام اللجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم للاختيار بين إقامة دولة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وكان من المقرر ألا يكون الاستفتاء ملزما، وإنما يحدد مجرى أية مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقررا إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. (ترد مزيد من التفاصيل في ورقة العمل لعام ٢٠٠٧، الفقرات ١٢-١٦ من A/AC.109/2007/16). ولم يتم الإبلاغ حتي الآن عن اتخاذ أي إجراء جديد.

ثالثا - الميزانية

١٥ - تغطي السنة المالية لغوام الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر^(٢). وتتألف ميزانية غوام من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام وبصفة عامة من المنح الاتحادية، التي تخصص لقطاعات معينة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون يتعلق بالميزانية حيث يعاد المشروع بعد ذلك إلى الهيئة التشريعية التي تقوم إما بإبطال النقص الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة أو إعادة النظر في مشروع القانون.

١٦ - وأشار الحاكم، في خطابه لعام ٢٠٠٧ عن حالة الجزيرة^(٨)، إلى الوضع المالي الحالي للحكومة باعتباره "أزمة مالية" لم يعد في الإمكان تجاهلها، كما لا يمكن معالجتها من خلال "حلول قصيرة الأمد". وأشار إلى أنه، باستثناء عام ٢٠٠٤، أخذت مستويات العجز

(٨) خطاب حالة الجزيرة، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

في الارتفاع منذ عام ١٩٩٨، ولم يعد في وسع الحكومة أن تُبقي على المستوى الحالي لعملياتها.

١٧ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وقبل الإعلان عن "حالة طوارئ" مالية، وقع الحاكم كاماتشو أمراً تنفيذياً يفرض تدابير تقشفية في جميع أجهزة الحكومة، الغاية منها إحداث تخفيضات جذرية في الإنفاق الحكومي. وفرضت بموجب هذا الأمر قيود على التعيينات العامة والترقيات والسفر، وساعات العمل الإضافية وغيرها من الوظائف الحكومية^(٨). وبشكل أكثر تحديداً، فقد دعا الحاكم إلى إجراء تخفيضات في النفقات بقيمة ١٣ مليون دولار (دولارات الولايات المتحدة)، واعتماد زيادات في الضرائب والرسوم بمبلغ ١٥ مليون دولار^(٩)، والحصول على قرض بمبلغ ٣٤ مليون دولار لتفادي تسريح أي من موظفي القطاع العام^(٨).

١٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أعلن الحاكم كاماتشو، في إطار الميزانية التنفيذية لعام ٢٠٠٨، عن خطة للإنعاش المالي والقضاء على العجز الغاية منها القضاء على العجز وإيجاد احتياطي من العملة بحلول عام ٢٠١٤. بيد أنه قال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهو يعرض الميزانية التنفيذية لعام ٢٠٠٩، إن العجز الحالي يزيد على ٥٠٠ مليون دولار، وإنه بالنظر إلى الإيرادات المقدرة، وخطة الإنفاق ومبادرات طرح السندات بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٨، ستظل الحكومة تواجه حتى عام ٢٠١٤ عجزاً بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار^(١٠). وقال إنه وقع في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ قانون ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨، قبل يوم واحد فقط من انتهاء السنة المالية، لأنه كانت لديه تحفظات ومخاوف شديدة بشأن عجز في التمويل قدره ٤٥ مليون دولار في مجالات الصحة والسلامة والتعليم وحدها. وأشار أيضاً إلى أن الميزانية لم تقدم أي خطة شاملة لمعالجة العجز المتبقي. ولاحظ الحاكم أن الميزانية التي أقرتها الهيئة التشريعية تختلف اختلافاً كبيراً عن الميزانية التي اقترحها والتي تضمنت خطة للقضاء على العجز، غير أنه وقع على قانون إقرارها لتجنب إغلاق الخدمات الحكومية^(١١).

١٩ - وتتوقع حكومة غوام أن يصل مستوى الإيرادات للسنة المالية ٢٠٠٩ إلى ٥٢١ مليون دولار، أي بنسبة نمو قدرها ٦ في المائة عن المبلغ الذي كان متوقعاً لها في السنة المالية ٢٠٠٨ وقدره ٤٨٩,٩ مليون دولار. وتستند هذه التقديرات إلى زيادات في تدفقات إلى الداخل تتأتى من السياحة، والبناء، والاستثمارات العسكرية والأموال الاتحادية^(١٠).

(٩) دولار الولايات المتحدة هو العملة الرسمية في غوام.

(١٠) الميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠٠٩. www.guamgovernor.net.

(١١) www.kuam.com و www.guam.gov، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٧، وصل حجم العجز المتراكم على غوام إلى ٥١١ مليون دولار نشأت عن أوجه إنفاق تتمثل أساساً في ١٢٣ مليون دولار تقرر صرفها للمتقاعدين. بموجب قرار يتصل ببدلات غلاء المعيشة، و ٩٠ مليون دولار مستحقة على الحكومة في شكل إعفاءات ضريبية. ففي حالة بدلات تكاليف المعيشة، تدين الحكومة بتلك الأموال إلى قرابة ٤٠٠٠ متقاعد لأن القانون الذي كان سارياً خلال الفترة الفاصلة بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٥، كان يقضي بأن يصرف للمتقاعدين بدل غلاء معيشة معدّل يحسب على أساس مبلغ صك المعاش التقاعدي والتغيرات في تكاليف المعيشة. غير أن المتقاعدين سدد لهم مبلغ ثابت قدره ١٨٠٠ دولار^(١٢). أما القرار المتعلق بالإعفاءات الضريبية المعروف باسم الإعفاء من ضريبة الدخل المكتسب من العمل، فهو يستند إلى قضية رفعت باسم عمال فقراء في غوام لم تتسن لهم المطالبة بهذا الإعفاء في استماراتي الإقرار الضريبي لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بدأت وزارة غوام للإيرادات والضرائب توزع على المتقاعدين مبلغاً قدره ٨ ملايين دولار، كما بدأت في توزيع آخر قدره ١٤ مليون دولار عليهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وإن كان مجموع المبالغ المسددة لهم لن يمثل سوى ١٠/١٥ من المبلغ المستحق للمتقاعدين. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، وقع الحاكم كما ماتشو مستنداً يكرس تسعة ملايين دولار أخرى لتسديد جزء من المبالغ المترتبة على الإعفاءات الضريبية^(١٣).

٢١ - وخططت الإدارة لمعالجة العجز باقتراض أموال من سوق السندات المالية، في إطار أحكام في قانون غوام تسمح للحاكم بأن يقترض بهذه الطريقة مبلغاً في حدود ٧٧٠ مليون دولار. ولكن المدعي العام احتج بأن اللجوء إلى المزيد من الاقتراض سيؤدي إلى تجاوز الحدود القانونية للديون المنصوص عليها في القانون التأسيسي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة بتأييد المدعي العام^(١٤). واستناداً إلى حسابات مراجع الحسابات العامة في غوام، يصل المبلغ المتاح لحكومة غوام لاقتراضه من سوق السندات إلى ١٥٥,٢ مليون دولار^(١٥).

(١٢) www.guampdn.com، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(١٣) www.guam.gov، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، و ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(١٤) http://www.oyes.org/cses/2002-2009/2006_06_116

(١٥) <http://www.guamopa.com>، Government of Guam Debt Ceiling Calculation 2007

رابعاً - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

٢٢ - تبين الخطة الاستراتيجية الخمسية لمكتب الزوار في غوام أن السياحة هي أكبر قطاع في اقتصاد غوام يدر بمفرده ٦٠ في المائة من إيرادات الجزيرة وأن هذا القطاع ساهم في الاقتصاد المحلي في عام ٢٠٠٦ بمبلغ ١,٣٥ بليون دولار. وتشير أحدث البيانات المستقاة من الهيئة المعنية بالتنمية الاقتصادية والتجارة في غوام إلى أن الاقتصاد يعتمد، بعد السياحة، على القطاع العسكري بنسبة ٣٠ في المائة؛ وعلى صناعات أخرى بنسبة ٥ إلى ١٠ في المائة^(١٦). بيد أنه يرجح أن تتغير هذه النسب نتيجة عملية مقبلة لتوسيع الأنشطة العسكرية (انظر أيضاً الفقرة ٢٤ أدناه). أما قطاع البناء الذي يساهم بوجه خاص إسهاماً كبيراً في الاقتصاد، فمن المتوقع أن يشهد نمواً سريعاً في السنوات القادمة، وبخاصة في ظل التوسع المتوقع للوجود العسكري. ويتسم قطاعا الزراعة وصيد الأسماك بقدر كبير نسبياً من التطور؛ حيث تتم زراعة الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند وقصب السكر، وتجري ممارسة تربية الماشية، وبخاصة تربية الدواجن. أما منتجات الصناعات التحويلية، فهي المنسوجات والملابس والأسمت والدائن^(١٧).

٢٣ - وغوام مرفأ لمنطقة حرة ونقطة هامة لتوزيع البضائع المتجهة إلى ميكرونيزيا. وتشكل الأصناف المعاد تصديرها من غوام نسبة عالية من صادرات غوام، ويشمل ذلك المنتجات النفطية، وخردة الحديد والفولاذ، والسيارات، والتبغ والسيجار وما إلى ذلك. وفي عام ٢٠٠٦. كان ثمة تداخل إلى حد بعيد بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لغوام في الصادرات والواردات. فاليابان هي أكبر مشتر لصادرات غوام من السلع (٧٠,١ في المائة)، تليها كوريا الجنوبية (١٧,٣ في المائة)، وسنغافورة (٥,٤ في المائة). وكان شركاؤها الرئيسيون الذين تستورد منهم وارداتها، سنغافورة (٣٥,٨ في المائة)، تليها اليابان (٢٢,٢ في المائة)، وجمهورية كوريا (١٧,٥ في المائة)، وهونغ كونغ (١١,٣ في المائة)^(٢).

٢٤ - وقد قدر الناتج المحلي الإجمالي لغوام لعام ٢٠٠٦ بمبلغ ٢,٨ بليون دولار، أي ما يعادل ٩٦٩ ١٥ دولاراً للفرد الواحد، مقارنة بنصيب الفرد في البر الرئيسي للولايات المتحدة وقدره ٤٦ ٠٠٠ دولار^(٣). وفي ظل النمو القوي المتوقع للقطاع العسكري، أعلن أن الإنفاق العسكري سيبلغ في السنوات العشر المقبلة ١٥ بليون دولار تقريباً، سيستخدم منه

(١٦) Pacific Daily News، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، www.guampdn.com.

(١٧) "غوام" (انظر www.encarta.com).

مبلغ ١٠,٣ بلايين دولار لتمويل نقل ٨ ٠٠٠ من مشاة البحرية وأفراد أسرهم من أو كيناوا باليابان إلى غوام. واستناداً لمصرف هاواي الأول الذي لديه ثلاثة فروع في غوام، فإن من المرتقب أن تؤدي النفقات العسكرية الإضافية المتوقع أن تبلغ ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ وحده، إلى تحفيز النمو الاقتصادي ليصل معدله إلى ١٨ في المائة تقريباً^(١٨).

٢٥ - وقد أشار تقرير نشرته إدارة الإيرادات والضرائب في غوام إلى أن القاعدة الضريبية في غوام تأكلت على مر السنوات بسبب مجموعة متنوعة من التخفيضات الضريبية الاتحادية والمحلية. ففي عام ٢٠٠٦، انخفضت حصائل الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين من مبلغ قدره تقريباً ٤٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، وانخفضت في نفس الفترة حصائل ضرائب أرباح الشركات من مبلغ ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، وذلك بالرغم من انخفاض أعداد العاطلين عن العمل^(١٩).

باء - القطاعات الاقتصادية الأساسية

١ - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٦ - في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلنت وزارة الولايات المتحدة للزراعة عن أربعة برامج إنمائية ريفية لدعم المشاريع التجارية وصغار المنتجين من أبناء الأقليات في المناطق الريفية، بما فيها غوام. ويتمثل الهدف منها في تعزيز تنظيم المشاريع ومساعدة أصحاب المشاريع التجارية المحلية في الحصول على رؤوس الأموال، والمساعدة التقنية، والوصول إلى الأسواق الجديدة لمنتجاتهم وخدماتهم. وتقدم البرامج المذكورة منحاً وقروضاً بدون فوائد للمشاريع التي تهيئ فرصاً للعمل، والتدريب، وإنشاء التعاونيات^(٢٠). ويمكن الإطلاع في ورقة العمل لعام ٢٠٠٦ (A/AC.109/2006/8) على مزيد من المعلومات بشأن التطورات المستجدة في مجال الزراعة ومصائد الأسماك.

٢ - الصناعة التحويلية/الصناعة

٢٧ - البناء هو إحدى الصناعات الرئيسية في غوام. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أقر مجلس النواب في الولايات المتحدة قانون المبالغ المأذون بها لأغراض الدفاع الوطني للسنة

(١٨) Economic Forecast - Guam Edition 2006-2007, First Hawaiian Bank، الصفحتان ١ و ١٢.

(١٩) www.kuam.com، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(٢٠) www.guampdn.com، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

المالية ٢٠٠٨، وتشمل مبلغاً مجموعته ٢٩٠,٧ مليون دولار لمشاريع البناء العسكرية في غوام، أي بزيادة قدرها ١٠٠ مليون دولار عن السنة السابقة. وستؤدي هذه المشاريع إلى تحسين بنى تحتية أساسية لها أهمية بالغة بالنسبة للحشد العسكري^(٢١).

٣ - السياحة

٢٨ - السياحة هي أكبر قطاع في اقتصاد غوام يدر بمفرده ٦٠ في المائة من إيرادات الإقليم وفقاً لبيانات مكتب الزوار في غوام، وهي تستوعب ٣٥ في المائة من مجموع فرص العمل. وفي عام ٢٠٠٦، درت السياحة على الاقتصاد ١,٣٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٢٢).

٢٩ - وقد وصل إلى غوام في عام ٢٠٠٧ ما يزيد قليلاً على ١,٢ مليون زائر، مما يمثل زيادة صغيرة تبلغ ١ في المائة مقارنة بعددهم في عام ٢٠٠٦^(٢٣). وتفيد إحصائيات مكتب الزوار في غوام، أن عدد الوافدين من السياح اليابانيين تراجع بنسبة ١ في المائة إذ انخفض عددهم من ٤١٣ ٨٧٥ سائحاً إلى ٧٩٣ ٧٨٩ سائحاً في الأحد عشر شهراً الأولى من عام ٢٠٠٧ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٦. ويشكل السياح اليابانيون ٨٠ في المائة من مجموع عدد زوار الجزيرة. وتزايدت باطراد نسبة السياح اليابانيين الذين تجاوز دخلهم ٦٠ ٠٠٠ دولار من تسعة في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٧؛ ويقول مدير مكتب الزوار جيرى بيرير إن التحسينات الواسعة النطاق في مرافق الجزيرة تجتذب مزيداً من الزوار الميسورين. وثمة قطاع استراتيجي آخر من السوق اليابانية يتمثل في الزيارات المتصلة بإحياء حفلات الزفاف. فمن أصل كل أربع حفلات زفاف يقيمها زوجان يابانيان خارج اليابان تقريباً، هناك حفل يقام في غوام حيث أن أسعارها نصف أو ثلث أسعارها في اليابان^(٢٣). وارتفع عدد السياح من كوريا الجنوبية بقرابة ٥ في المائة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠٠٧ مقارنة بما كان عليه في مثل تلك الفترة من عام ٢٠٠٦، في حين أصبح الزوار من الولايات المتحدة يمثلون الآن قرابة ٣ في المائة من السوق السياحية في غوام بعد أن كانوا يمثلون أقل من واحد في المائة.

(٢١) www.house.gov.bordallo، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٢٢) www.guampdn.com، ١ آذار/مارس ٢٠٠٧؛ Economic Forecast - Guam Edition 2006 - 2007, First، Hawaiian Bank، الصفحة ٣.

(٢٣) www.guampdn.com، Pacific Daily News، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٣٠ - وفي ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، أصدر مكتب الزوار في غوام خطة استراتيجية خمسية لتنويع وزيادة العدد السنوي للزوار الذين يصلون إلى غوام إلى ١,٥ مليون زائر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تم التوصل إلى اتفاق للشروع في عام ٢٠٠٨ في تسيير رحلات مباشرة من بيجين. وفي حفل التوقيع على الاتفاق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الذي حضره أكثر من ١٠٠ شخص من العاملين في الصين في قطاع السفر وفي وسائل الإعلام، أعلن الحاكم كاماتشو أن غوام تعزم إقامة شراكات مع القطاع الخاص والقطاع السياحي المتنامي في غوام لتنافس بفعالية غيرها من الوجهات باعتبارها منتجعا من الطراز العالمي الأول سيحتذب زوارا من الصين وأماكن أخرى من آسيا^(٢٤). وقد شرعت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، شركة إيرلاين كونتيننتال ميكرونيزيا في تشغيل أربع رحلات لطائرات مستأجرة بين غوام والصين. ويأمل القائمون على مكتب الزوار في غوام في أن يصبحوا قادرين بذلك على الاستفادة من سوق غنية بالسياح من البر الرئيسي للصين^(٢٣).

٣١ - وإيواء العدد المتزايد من الزوار، وضع في آب/أغسطس في مطار أنطونيو ب. وون بات الدولي في غوام، حجر الأساس لإنجاز مشروع بمبلغ ٢,٥ مليون دولار لبناء مرفق متعدد الأغراض سيعمل كمركز إقليمي رئيسي للنقل والشحن الجويين^(٢٥). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تلقت هيئة المطار الدولي في غوام منحة تقديرية بمبلغ ٦,٨ مليون دولار من الإدارة الاتحادية للطيران في وزارة الولايات المتحدة للنقل. وستوفر المنحة التمويل الاتحادي للمرحلة الخامسة من المشروع لتبديل وتحسين شبكة الإمداد بالمياه في المطار الدولي، مما سيساعد في تحسين ضغط المياه اللازمة للحماية من الحرائق وتكييف الهواء^(٢٦).

٣٢ - وفي إطار قطاع الخدمات، استحدثت غوام أيضا عنصرا ماليا. ويشمل النظام المالي للجزيرة مصارف تجارية، وجمعية للإدخار والإقراض، ومصارف استثمارية، وشركات مالية وشركات لمشاريع استثمار رؤوس الأموال^(٢٧).

(٢٤) ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٢٥) ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

(٢٦) ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٢٧) Guam Business Opportunities Report، تموز/يوليه ٢٠٠٧.

جيم - النقل والاتصالات

٣٣ - في عام ٢٠٠٨، شملت البنية التحتية الأساسية للنقل في غوام خمس مطارات يعد، من بينها، مطار غوام الدولي أحدث مطار في غرب المحيط الهادئ؛ وقرابة ١٠٠٠ كيلومتر من طرقات برية جميعها تقريبا مرصوفة؛ وميناء واحد^(٢٧).

٣٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وقعت حكومة غوام مع شركة يوجد مقرها في كاليفورنيا اتفاقا على إدارة أشغال بمبلغ ١٤٠ مليون دولار لتحسين شبكة الطرق. وقد قال الحاكم كاماتشو إن المشروع جزء من مخطط عام بمبلغ بليون دولار سيضم القيام في غضون السنوات الخمس المقبلة بتوسيع مطار غوام الدولي، فضلا عن إدخال تحسينات على مرفأ أبرا البحري^(٢٨).

٣٥ - وتدير مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبرا هيئة الميناء في غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة غوام. والميناء هو نقطة دخول ٩٥ في المائة من جميع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضا مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، فتحت هيئة الميناء في غوام باب المفاوضات مع شركتين للنقل عبر المحيطات تعترمان إنفاق ما بين ١٢ و ١٥ مليون دولار لشراء وتجديد وشحن وتركيب ثلاث رافعات متنقلة في الميناء البحري لكفالة ألا تظل السفن محملة بشحناتها دون تفرغها في حالة ما إذا تعطلت الرافعتان الموجودتان في الميناء. وتصل حصة الشركتين المعينتين في إجمالي الشحنات المتجهة إلى غوام إلى ٨٠ في المائة ومن المتوقع أن تشهد أحجام شحناتها طفرة نتيجة لمشاريع البناء المتصلة بالقطاع العسكري^(٢٩).

٣٦ - ولا تزال غوام تعمل كمركز رئيسي للاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ. ولدى غوام شبكة حديثه لنظام الهاتف الرقمي، بما في ذلك خدمات الهاتف المحمول، ووصلة محلية للإنترنت. وهذه الشبكة مدمجة في مرافق الولايات المتحدة لأغراض الاتصال المباشر، بما في ذلك استعمال أرقام الهواتف المجانية التي تبدأ بالرقم "٨٠٠".

دال - شبكة المياه، والصرف الصحي، والمرافق العامة

٣٧ - توفر هيئة غوام لمحطات المياه نحو ٧٤ في المائة من إمدادات الجزيرة بالمياه. وتتكون مصادر المياه الحكومية من مياه جوفية وأخرى سطحية (نهر يغوم). أما بقية الإمدادات،

(٢٨) *Marianas Variety*، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٢٩) *Pacific Islands Report*، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

فتوفرها منشآت السلاح الجوي وسلاح البحرية الموجودة في غوام. ومصدر مياه سلاح البحرية هو خزان لمياه سطحية (بحيرة فينا) يقع في الجزء الجنوبي من الجزيرة له قناة جانبية شقت في عام ٢٠٠٧ بتكلفة بلغت ٢,٥ مليون دولار. وخلال السنة المالية ٢٠٠٧، أنفقت الهيئة ما يربو قليلا عن ثلاثة ملايين دولار على شراء المياه من سلاح البحرية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ضاعف سلاح البحرية تسعيرة المياه التي تشتريها منه الهيئة، حيث ارتفع السعر من ٢,٠٩ دولار عن كل ألف غالون إلى ٤,٠٥ دولار، وهو ما يعني أن الهيئة ستنتفح قرابة ستة ملايين دولار على المياه الآتية من محطة فانا. وقد خفض الرقم بعد ذلك إلى ٣,٢٥ دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في أعقاب محادثات بين بورد الو عضوة الكونغرس و ب. ج. بان مساعد وزير البحرية لشؤون المنشآت والبيئة، وديفيد بايس، المدير التنفيذي لمكتب البرنامج المشترك لغوام^(٣٠).

٣٨- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أقرت اللجنة الموحدة المعنية بالمرافق العامة المخطط العام لهيئة محطات المياه بعد ثلاث سنوات من المشاورات. ويدعو المخطط إلى إقامة مشاريع بقيمة ٩٠٠ مليون دولار تنجز في خلال العقدين المقبلين، وتستعرض كل عامين. وقد وضع هذا المخطط للمساعدة في تحسين الخدمات المقدمة في غوام في مجالي توريد المياه وتصريف مياه الفضلات^(٣١).

٣٩- واتساقا مع هذه الأهداف، نفذ المسؤولون في الهيئة ثلاثة مشاريع لتخفيض كمية المياه التي يشترونها من سلاح البحرية كل عام بنسبة لن تقل عن ٢٥ في المائة عندما يتم إنجاز المشاريع المذكورة^(٣٢). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حررت وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة غرامتين ضد الهيئة لعدم التزامها بالآجال القصوى التي أمرت المحكمة بأن يتم في غضون تركيب عدّادات إلكترونية للسكان، والتجديد الكامل لمحطة أوغوم لمعالجة مياه الشرب^(٣٣).

خامسا - المسائل العسكرية

٤٠- كانت غوام حتى عام ١٩٥٠ تحت إدارة وزارة الولايات المتحدة للبحرية، ولا تزال غوام الموقع الذي يؤوي منشآت واسعة النطاق لسلاح بحرية الولايات المتحدة وسلاحها

(٣٠) <http://www.kuam.com>، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(٣١) المرجع نفسه، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ Water Resources Master Plan - Commonly Asked Questions، www.guamwaterworks.org، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(٣٢) ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٣٣) *Pacific Daily News*، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

الجوي. ويتألف أساس البنية التحتية العسكرية القائمة في غوام من مخازن البترول ومستودعات الذخائر ومرافق واسعة للاتصالات وقطاعات أخرى لتقديم خدمات تلبية احتياجات المؤسسة العسكرية. ويقيم حالياً نحو ١٤ ٠٠٠ من الأشخاص المرتبطين بالمؤسسة العسكرية للولايات المتحدة في غوام. وبوصول الغواصة يو إس إس أوهايو (USS Ohio) في أوائل عام ٢٠٠٨، أصبح هناك الآن أربع غواصات تتخذ من مرفأ أبراقاعدة لها. وتضم الغواصة يو إس إس أوهايو وحدها طاقما ملاحيا من ١٧ ضابطا، و ١٥ من ضباط الصف، و ١٢٢ مجندا^(٣٤).

٤١ - وعملا بقرار اتخذته حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ من أجل إعادة تنظيم قدرات سلاح البحرية الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ، سينقل إلى غوام من أوكلاند نحو ٨ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين للولايات المتحدة ونحو ٩ ٠٠٠ من أفراد أسرهم. وتقول عضوة الكونغرس بوردالو إن من المعتزم ضخ استثمار بقيمة ١٤ بليون دولار. فقد أذنت حكومة اليابان بتكريس مبلغ قدره ستة بلايين دولار لدعم إعادة تنظيم القوات وتعهدت حكومة الولايات المتحدة بتقديم أربعة بلايين دولار، وهناك أربعة بلايين دولار أخرى برمجت في ميزانيات مقبلة من أجل البنية التحتية الأساسية في قاعدة غوام البحرية وقاعدة أندرسون للقوات الجوية. ودعت السيدة بوردالو أيضا إلى توقيع مذكرة تفاهم بين الوكالات الاتحادية وحكومة غوام لكفالة أن يكون هناك التزام راسخ بتقديم موارد اتحادية في المستقبل^(٣٥). وترتبط الحاجة إلى تحسين البنية التحتية الأساسية، بالزيادة الكبيرة في عدد السكان. وقد قدر أن البنية التحتية الأساسية الأولية اللازمة لدعم نقل الأفراد العسكريين إليها ستكلف وحدها ٩٤٥ مليون دولار، وذلك عدا المرافق العسكرية^(٣٦). ويتوقع أن تفي هذه الخطوة اقتصاد غوام بمبلغ ١,٥ بليون دولار سنويا ما أن تبدأ العملية^(٣٧).

٤٢ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، وفي مناسبة عقدت في منتدى الصناعات في غوام من أجل نحو ١ ٣٠٠ مشترك هم في معظمهم من المزايدين المحتملين للفوز بعطاءات مشاريع البناء العسكرية المقبلة، قال دافيد بايس رئيس مكتب البرنامج المشترك لغوام، الذي هو عبارة عن وحدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة تعنى بحشد القوات في غوام، إن البرنامج يعد العدة للبدء في عام ٢٠١٠ في الأشغال الكاملة لبناء مرافق البنية التحتية الأساسية المتصلة

(٣٤) صحيفة *Marianas Business*، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٣٥) *Pacific Daily News*، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٣٦) *Economic Forecast - Guam Edition 2006-2007*, First Hawaiian Bank، الصفحة ٩.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

بالحشد العسكري ليتسنى بحلول عام ٢٠١٤ نقل جنود البحرية من مقاطعة أو كيناوا اليابانية. وقال السيد بايس أن كامل مشروع الحشد سي جلب إلى غوام قرابة ١٩ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وقرابة ٢٠ ٠٠٠ من أفراد أسرهم. وستشكل العملية المعتمز القيام بها لنقل مشاة البحرية البالغ عددهم ٨ ٠٠٠ فرد وأفراد أسرهم من أو كيناوا عنصرا رئيسيا. وقد أبلغ السيد بايس المشتركين أن العسكريين يعتزمون الانتهاء في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من إعداد مشروع خطة لتلك العملية^(٣٨). أما الحاكم كاماتشو، فقد دعا من ناحيته حكومي اليابان والولايات المتحدة إلى تقديم المساعدة في تنفيذ مشروع الحشد، وقال إن التكلفة المحتملة للمشروع المقدرة بثلاثة بلايين دولار تفوق بكثير القدرات التمويلية لحكومة غوام^(٣٨). وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، أعاد الحاكم تأكيد النداء الذي أصدره لزيادة المعونة الاتحادية، وقال إنه قضى العام الماضي وهو يبذل قصارى جهوده من أجل تأمين اعتمادات في الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٠^(٣٩).

٤٣ - وقد انتهى استطلاع أمرت به الغرفة التجارية في غوام وأجرته في شباط/فبراير ٢٠٠٨ شركة مختصة في البحوث إلى نتيجة مفادها أن ٧١ في المائة من سكان غوام أيدوا زيادة الوجود العسكري للولايات المتحدة، ويرى ٨٠ في المائة تقريبا من الذين شملهم الاستطلاع أن زيادة الوجود العسكري سينتج عنها فرص عمل إضافية وإيرادات من الضرائب، ومن رأي ٦٠ في المائة منهم أن الأعداد الإضافية من جنود البحرية في الجزيرة سيكون لها أثر إيجابي، وهو ما سيحسن في خاتمة المطاف نوعية الظروف المعيشية في الجزيرة^(٤٠).

٤٤ - أما معارضة التوسع العسكري، فهي تتبع أساسا من المخاوف من تأثيره الاجتماعي والثقافي على غوام. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٧، اجتمعت المندوبة بوردالو مع جمع من ٣٥ امرأة من مجموعة "فيتسان فمالاوان"، وهي جماعة نسائية بارزة تنشط في المسائل الهامة المتعلقة بالميدان الاجتماعي والثقافي، مما فيها التدهور البيئي الذي سينشأ عن الحشد العسكري^(٤١). وأشارت عضوة مجلس الشيوخ السابقة لغوام، هوب كرستوبال، في بيان خطي إلى "أنه يجب على كونغرس الولايات المتحدة أن يعالج على نحو مسؤول الأثر التراكم الذي سترتب على جميع المشاريع العسكرية المقترحة إلى جانب النشاط والوجود

(٣٨) Japan Economic Newswire، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(٣٩) ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(٤٠) ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٤١) Marianas Variety، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

العسكريين في الماضي والحاضر. وبنبغي تقييم فعالية الجهود التي بذلها العسكريون في الماضي للتخفيف من ذلك الأثر لتحديد مدى حصافة السماح في المستقبل بالتخفيف من الأثر المعاكس أينما كان متوقعا"، وطالبت أيضا بأن يتم إطلاع شعب غوام على نحو كامل على نتائج أي من الدراسات البيئية التي جرت أو يتم إجراؤها بشأن غوام. ومضت السيدة كرسنال تقول: "ومن الأهمية بمكان أن يتم بوجه خاص إجراء دراسة عن الأثر المتراكم المتعلق باستخدام الجهات العسكرية في الماضي لأراضينا لدفن النفايات، وأكثر من ٨٠ موقعا لدفن النفايات الملوثة لا تزال موجودة في غوام ولم تنظفها الجهات العسكرية بالرغم من أنها أدرجت منذ سنوات عديدة ضمن قوائم وكالة حماية البيئة للمواقع التي يتعين تنظيفها". وبالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف من الأثر المترتب في البنية التحتية الأساسية في غوام. فقد جاء في دراسة أجراها مكتب الولايات المتحدة للمساءلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن التوسع العسكري ربما يؤدي إلى إهمار البنية التحتية الأساسية إن لم توفر الحكومة الاتحادية "تمويلا كبيرا" (٤٢).

٤٥ - ومن المقرر أن يزور غوام في عام ٢٠٠٨ فريق خبراء في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الولايات المتحدة للقيام بعملية لجمع البيانات تتحقق من الأثر المترتب على نقل مشاة البحرية إلى غوام في النظام التعليمي للجزيرة وخدمات الرعاية الصحية، وفرص العمل، وقيم الممتلكات، والجريمة، وتكلفة المعيشة وغير ذلك من المسائل الاجتماعية والاقتصادية في الجزيرة (٤٣).

٤٦ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، خاطب اللجنة ثلاثة من مقدمي الالتماسات من غوام. وقد أعرب ثلاثتهم عن اعتراضهم على ما تقوم به الولايات المتحدة في غوام من أعمال "تزيد من استعمارها وعسكرتها" وقالوا إنهم يعتبرونها انتهاكا للحقوق السياسية والمدنية لشعب تشامورو الأصلي وتضرر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم (٤٤).

٤٧ - وعلى صعيد الوجود العسكري في غوام، لا يزال كثير من أهالي الجزيرة يسعون للحصول على ردود بشأن أنشطة عسكرية وقعت في الماضي في الجزيرة. وعقدت لجنة

(٤٢) *The Washington Post*، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٤٣) ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٤٤) النشرة الصحفية للجمعية العامة، GA/SPD/372، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، www.un.org/news/press/docs/2007/gaspd.372.doc.htm

”الحق في المعرفة“ التي أنشئت في عام ٢٠٠٦، اجتماعا في آذار/مارس ٢٠٠٧ للبدء في تنظيم أعمالها. وستتناول إحدى المسائل التي ستعالجها اللجنة تلوث البيئة بسموم ربما ترجع إلى عناصر كيميائية خزنتها القوات العسكرية في غوام، وحلفتها وراءها^(٤٥).

سادسا - المسائل المتعلقة بالأراضي

٤٨ - كما ورد في أوراق العمل السابقة، (A/AC.109/2006/8)، تعد مسألة استخدام الأراضي وملكيته مسألة هامة بالنسبة لغوام وهي قيد النظر حالياً. وتنطوي هذه المسألة على اعتبارين رئيسيين هما: (أ) إعادة الأراضي غير المستعملة، أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة الدفاع، (ب) إعادة هذه الأراضي إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. وفي عام ١٩٩٤، أصدر الكونغرس قانون غوام الخاص بفائض الأراضي (القانون العام ١٠٣-٣٣٩) الذي يقضى بإعادة ٢٠٠ ٣ فدان إلى شعب غوام. وتبين أحدث البيانات المتوفرة أنه أعيد في عام ٢٠٠٥ ما مجموعه ١٨٠ قطعة أرض تستفيد منها ٢٠٠٠ أسرة، أي بزيادة ٧ قطع عن السنة السابقة (انظر A/AC.109/2008/8)

٤٩ - ووفقا للتنبؤات الأولية، يتوقع أن يحدث النمو العسكري المقبل كله فوق ٣٩ ٠٠٠ فدان من العقارات التي تملكها القوات العسكرية حالياً في غوام، التي تمثل ما يقرب من ثلث مساحة أراضي اليابسة في الإقليم^(٤٦). ولكن، أفيد في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، أن شركة يونكس إنترناشيونال (Younex International) قد اشترت في غوام ١٠٢١ ٠٠٠ متر مربع من الممتلكات الموجودة في موقع استراتيجي بمبلغ ٢١ مليون دولار، وهي أرض تشكل جزءاً مما يسمى أراضي الأجداد التي أعيدت إلى أصحابها الأصليين (انظر أيضا الفقرة ٤٨ أعلاه). ونقل عن ممثل شركة يونكس قوله إن شركته مستعدة لبناء المنشآت العسكرية التي يحتاج إليها الجيش إذا كانت مجدية من الناحية المالية^(٤٧).

(٤٥) www.kuam.com، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٤٦) Economic Forecast — Guam Edition 2006-2007, First Hawaiian Bank, p. 8

(٤٧) Pacific Daily News، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

سابعاً - الأوضاع الاجتماعية

ألف - القانون والنظام

٥٠ - في أيار/مايو ٢٠٠٧، أعلن الحاكم عن افتتاح مخفرين جديدين للشرطة والإطفاء في ديديو، يشملان مركزاً جديداً لعمليات الطوارئ^(٤٨).

٥١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، صدر قانون جديد يقضي بأن يسجل جميع الأشخاص المدانين بارتكاب سلوك جنسي إجرامي أو جريمة ضد قاصر في سجل قيد مرتكبي الجرائم الجنسية في غوام. ويعزز القانون أيضاً متطلبات برنامج تسجيل مرتكبي الجرائم الجنسية والإخطار بوجودهم في المنطقة المحلية^(٤٩). وقد صدر القانون بعد أشهر من تحقيق أجرته الشرطة أدى إلى اعتقال واحتجاز ٧ أشخاص بالغين و ١٨ من القاصرين لمشاركتهم في جريمة منظمة وحلقة دعارة^(٥٠). وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، استضاف مكتب المدعي العام مؤتمراً لمدة ثلاثة أيام لنشر الوعي حول الاعتداء الجسدي والجنسي على الأطفال^(٥١).

باء - اليد العاملة

٥٢ - وفقاً لوزارة العمل في غوام، ازداد عدد الوظائف في القطاع الخاص والحكومي في غوام بمقدار ١ ٥٩٠ وظيفة أو ٢,٧ في المائة خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبلغ ٥٩ ٥٥٠ وظيفة مسجلة. وفي حين انخفضت العمالة في الصناعات التحويلية والنقل والمرافق العامة وتجارة التجزئة، شوهدت زيادات في الوظائف في قطاع الخدمات والقطاع العام؛ وشهد قطاع التشييد والبناء أكبر زيادة، أي ١ ٤٥٠ وظيفة أو ما نسبته ٣٥ في المائة^(٥٢). وتبين أحدث الإحصاءات المتاحة من عام ٢٠٠٦ أن حوالي ٢٠ ٠٠٠ وظيفة في الجزيرة (قراءة ٣٥ في المائة من مجموع الوظائف) ترتبط بالسياحة^(٥٣).

(٤٨) <http://www.kuam.com>، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(٤٩) المرجع نفسه، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

(٥٠) المرجع نفسه، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٥١) المرجع نفسه، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

(٥٢) www.guamdol.net/، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تقرير العمالة الحالي.

(٥٣) Economic Forecast — Guam Edition 2006-2007, First Hawaiian Bank, p. 3, Guam Visitors Bureau, Five

.Year Strategic Plan, pg. iv.

٥٣ - وتعود آخر نسبة متاحة عن البطالة في غوام إلى آذار/مارس ٢٠٠٦، عندما بلغت ٦,٩ في المائة. ويمثل هذا انخفاضاً قوياً منذ عام ٢٠٠٠، عندما بلغت أكثر من ١٥ في المائة^(٥٤).

٥٤ - وفي نهاية عام ٢٠٠٦، ألغيت اللوائح الاتحادية التي تمنع تشغيل العمال الأجانب المهرة من غير المهاجرين في مشاريع الإنشاءات العسكرية في الإقليم^(٥٥). ويقدر المسؤولون أنه ستكون هناك حاجة إلى ما يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ من عمال البناء المهرة في الجزيرة القيام بهذا العمل. وكان في الجزيرة في عام ٢٠٠٦ نحو ٥ ٠٠٠ عامل من عمال البناء^(٥٦). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، وقّع الحاكم أيضاً على مشروع القانون ٢٦١ ليصبح قانوناً، مما أوجد برنامجاً مسجلاً للتلمذة الصناعية وحوّل وزارة العمل التعاقد مع مؤسسات قطاع الأعمال وتقديم حوافز لمواصلة تنمية قوة عاملة ماهرة ضرورية للغاية^(٥٧). واستناداً إلى الدولة القائمة بالإدارة، لا يزال برنامج التسجيل في التلمذة الصناعية في انتظار أن يصادق عليها مكتب التلمذة الصناعية والتدريب في وزارة العمل بالولايات المتحدة.

جيم - التعليم

٥٥ - لدى غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام، وكلية غوام المجتمعية المتوسطة، ومدارس عامة منها ٤ مدارس ثانوية، و ٧ مدارس متوسطة و ٢٥ مدرسة ابتدائية ومدرسة بديلة تخدم أكثر من ٣٠ ٠٠٠ طالب. ويضم نظام التعليم الخاص كليتين للأعمال التجارية، و ٥ مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها للكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية.

٥٦ - وفي كلمة حالة الجزيرة التي ألقاها الحاكم كاماتشو في شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعلن عن بناء أربع مدارس عامة جديدة في غوام خلال السنتين المقبلتين - مدرستان ابتدائيتين، ومدرسة متوسطة، ومدرسة ثانوية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، كانت المدارس الأربع جميعها لا تزال قيد البناء لكن يتوقع أن ينتهي بناؤها جميعها قبل نهاية عام ٢٠٠٨^(٥٨). إلا أن ثمة شعوراً بالاستياء لدى بعض السكان المحليين لما يعتبرونه نقص في تقديم تمويل لمدارس غوام

(٥٤) Economic Forecast — Guam Edition 2006-2007, First Hawaiian Bank, p. 5

(٥٥) Bill No. 323, www.guamlegislature.com/bills.htm, 30 December 2006

(٥٦) www.pacificmagazine.net, ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

(٥٧) www.kuam.com, ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(٥٨) www.guamgovernor.net, ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

المحلية، بالمقارنة مع المدارس التي أنشئت لأطفال الأفراد العسكريين. وقد يكون هذا هو العامل الذي دفع الحاكم إلى إعلان هدفه بإقامة نظام مدرسي في المستقبل يجمع الطلاب المدنيين والعسكريين^(٥٨). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، وافق مجلس سياسات التعليم في غوام على ميزانية تبلغ ٢٣٤ مليون دولار لنظام المدارس العامة في غوام للسنة المالية ٢٠٠٨^(٥٩).

دال - الصحة العامة

٥٧ - بلغ متوسط العمر المتوقع لأبناء غوام، ٧٥,٧ سنة للذكور و ٨٢ سنة للإناث في عام ٢٠٠٨^(٦٠). والمرفق الصحي الرئيسي في غوام وولايات ميكرونيزيا الموحدة هو مستشفى غوام التذكاري الذي تمتلكه الحكومة والذي يضم ١٩٢ سريرا، بما في ذلك ١٥٩ سريرا لعلاج الحالات الحادة. وقد افتتح مركز صحي مجتمعي إقليمي جديد في الشمال في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بنجاح واسع يضم ثماني قاعات إضافية للفحص الطبي بتكلفة تزيد على مليوني دولار^(٦١). وسيواصل المركز المجتمعي تركيزه على تقديم الرعاية الصحية الأولية بما أنه غير مجهز لمعالجة الحالات الطارئة^(٦٢). وتدير وزارة الصحة العامة في غوام زهاء اثني عشر عيادة طبية وعيادة طب أسنان^(٦٣).

٥٨ - ويقدم المستشفى البحري للولايات المتحدة العلاج للأفراد العسكريين ومعاليتهم ولقدامى المحاربين. وتزعم القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة إنفاق قرابة ٣٠٠ مليون دولار لبناء مستشفى جديد ليحل محل مستشفى قديم استعدادا لتدفق جنود البحرية في السنوات القليلة القادمة. ومن المقرر أن يوضع حجر الأساس في عام ٢٠٠٨ علما بأن تشييد مستشفى يستغرق عموما من ثلاث إلى خمس سنوات^(٦٤).

٥٩ - وتعاني غوام من نقص حاد في الأطباء والمرضين ونقص في الأسرة المتاحة في مستشفياتها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، كان تعيين الأطباء البند الرئيسي في المناقشة التي دارت في اجتماع عقده مجلس مفتشي الصحة في غوام وقدم اقتراح بتعيين أطباء من الفلبين وتايوان بسبب صعوبة اجتذاب أطباء من داخل الولايات المتحدة، وإمكانية تغيير معايير منح التراخيص أو إجازة الأطباء من خارج الجزيرة^(٦٥).

(٥٩) www.kuam.com، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٦٠) <http://www.kuam.com>، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

(٦١) www.guampdn.com، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(٦٢) www.estripes.com، ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(٦٣) <http://www.kuam.com>، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧.

٦٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعربت اثنتان من كبرى الشركات الأسترالية عن اهتمامهما بإدارة مستشفى غوام التذكاري، وأجرى الحاكم كاماتشو مناقشات مع المسؤول التنفيذي الأول في مستشفى كيرنز الخاص بشأن إمكانية أن يتلقى طلاب من غوام تدريبهم الطبي في أستراليا^(٦٤).

هاء - الإسكان

٦١ - وفقا لإحدى المجموعات العقارية الرئيسية في غوام، بلغ سوق العقارات في الجزيرة ذرى جديدة في عام ٢٠٠٧. ويعزى هذا الارتفاع إلى التوقعات بشأن الحشد العسكري، مقترنا بانخفاض أسعار الفائدة. وتعادل أرقام المبيعات السنوية مبلغا قدره ٦٨٦,٨ مليون دولار، بزيادة قدرها ٥٨ في المائة عن عام ٢٠٠٦ وحوالي خمسة أضعاف مبلغ ١٤٥,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٣. وهذا يعكس نموا قويا منذ الانخفاض الذي حدث في الشطر السابق من هذا العقد، عندما بلغت المبيعات السنوية ١٢٠ مليون دولار. وفي القطاع السكني، ازداد متوسط السعر السنوي لمترل أسرة واحدة في غوام بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ ليصبح ١٩٦,٨٥٠ دولار، أي بزيادة ٧١ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٣، في حين ازداد متوسط سعر الشقق السكنية بنسبة ٢١ في المائة ليصل إلى ١٤٤ ٨٥٠ دولار، أي ضعف أسعار عام ٢٠٠٣ تقريبا^(٦٥).

واو - الهجرة

٦٢ - تعد مسألة الهجرة من دول الارتباط الحر وهي جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو، من أهم القضايا المتعلقة بإطار العلاقات بين الحكومة الاتحادية وغوام. وقد أجاز قانون اتفاق الارتباط الحر لعام ١٩٨٦، الذي أنشأ العلاقة بين الولايات المتحدة وولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال، الهجرة غير المقيدة من هذين البلدين الجزريين في المحيط الهادئ إلى الأقاليم والبلدان التابعة. ومكّن القانون مواطني دول الارتباط الحر من دخول غوام ومزاولة المهن بصورة قانونية باعتبارهم أجناب غير مهاجرين^(٦٦). ويستقر هؤلاء المهاجرون وأبنائهم الأمريكيون بحكم المولد في غوام وهاواي وجزر ماريانا الشمالية، مما يشكل ضغطا على موارد الولايات والأقاليم التي تستقبلهم.

(٦٤) المرجع نفسه، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٦٥) www.pacificmagazine.net، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٦٦) وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، مكتب شؤون الجزر، تقرير عن حالة الجزر، ١٩٩٩، الفصل ٤.

٦٣ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أقر مجلس النواب قانون الهجرة والأمن والعمل لجزر ماريانا الشمالية، الذي يطبق قوانين الهجرة الاتحادية للولايات المتحدة على كومونولث جزر ماريانا الشمالية، وينص على وجود مندوب في الكونغرس ليمثل المنطقة. ووفقاً لعضوة الكونغرس بوردالو، توجد مادتان في هذا القانون ذواتا أهمية بالنسبة لغوام. الأولى إنشاء برنامج موحد وإقليمي للإعفاء من التأشيرة لكل من غوام وكومونولث جزر ماريانا الشمالية على غرار برنامج الإعفاء من التأشيرة لغوام فقط، والثانية، أن مشروع القانون ينص على إمكانية منح إذن بالدخول المؤقت للعمال المهرة وغير المهرة إلى غوام وكومونولث جزر ماريانا الشمالية لتلبية المطالب المرتبطة بالحشد العسكري^(٦٧).

٦٤ - ورصدت الحكومة الاتحادية أموالاً لمواجهة أثر اتفاق الارتباط الحر لكي تسدد لغوام والأقاليم الأخرى وهاواي التي يشملها الاتفاق تكاليف توفير الخدمات الحكومية للمهاجرين في المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أقر قانون تعديلات اتفاق الارتباط الحر لعام ٢٠٠٣، مجدداً بذلك اتفاق عام ١٩٨٦ الأصلي لمدة عشرين سنة أخرى. ويؤذن بتسديد التكاليف الإضافية الناجمة عن آثار الاتفاق حال زيادة هذه التكاليف عن الاعتمادات الإلزامية البالغة ٣٠ مليون دولار في العام. ويتوقع رصد أموال سنوية لغوام تقدر بما يتراوح بين ١٢ و ١٤ مليون دولار. وظل المبلغ المخصص لغوام البالغ ١٤,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ على حاله في عام ٢٠٠٧^(٦٨).

زاي - حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها

٦٥ - تتركز مسألة حقوق الإنسان في غوام أساساً على حقوق الشعوب الأصلية. انظر الفقرات من ١٢ إلى ١٤ أعلاه فيما يتعلق بمسألة حق تقرير المصير، والفقرات من ٤٤ إلى ٤٧ أعلاه فيما يتعلق بالشواغل المتعلقة بأثر الحشد العسكري على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئة في غوام. (يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها في ورقة العمل لعام ٢٠٠٣ (A/AC.109/2003/15)).

ثامنا - البيئة

٦٦ - لا تزال غوام تواجه مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الجزيرة أثناء الحرب العالمية الثانية (انظر A/AC.109/2001/4، الفقرة ٨٣،

(٦٧) www.kuam.com، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٦٨) www.house.gov/bordallo.

و A/AC.109/2005/7، الفقرة ٦٧، و A/AC.109/2007/16، الفقرة ٨٣). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، طلب بن بانجلينان، عضو الكونغرس في غوام، بأن تعقد اللجنة القضائية التابعة لمجلس النواب بالولايات المتحدة جلسة استماع علنية لتمديد نطاق القانون الاتحادي للتعويض عن التعرض للإشعاعات ليشمل المقيمين في غوام. والطلب مبني على نتائج علمية تبين أن غوام تعرضت لكميات كبيرة من الإشعاعات خلال فترات التجارب النووية التي أجريت في جزر مارشال في الخمسينات من القرن الماضي^(٦٩).

٦٧ - وفيما يتعلق بالتلوث، فإن مشروعاً للتنظيف بلغت تكلفته ١٣ مليون دولار، لموقع في أوروواو كانت القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة قد استخدمته في عام ١٩٤٥ كموقع لإلقاء النفايات، قد أُكْمِلَ بمعدل النصف. وحتى الآن فقد وُجِدَت ٣٠.٠٠٠ قطعة من الذخيرة أو المتفجرات وتم التخلص منها^(٧٠).

٦٨ - وقد أكد على خطورة هذه المسألة البروفسور سيفريس من كلية العلوم الطبيعية التطبيقية بجامعة غوام، الذي قال إنه وأن كانت مواقع إلقاء نفايات المواد الكيميائية السامة ربما لم تعد موجودة في غوام، إلا أن تربة الجزيرة ومياهها الجوفية لا تزال ملوثة. وأشار البروفسور سيفريس أيضاً إلى تقرير لحكومة غوام يبين أنه مقارنة بالولايات المتحدة القارية، فإن الإصابة بالعديد من الأمراض، شاملة أنواع السرطان، أكثر شيوعاً في الجزيرة مما هو في البر الأمريكي.

٦٩ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدر رئيس قضاة المحكمة المحلية في غوام، فرانسيس تيدناغكو - غيتوود، أمراً قضائياً يتطلب الإقفال الفوري لمقلب أوردوت للنفايات بغوام، الذي ما زال يشكل خطراً بالغاً على صحة سكان القرى المجاورة. وأمرت المحكمة أيضاً بدفع غرامات تبلغ قيمتها ٢,٨ مليون دولار، وأعلنت إدانتها للمقلب الجديد المقترح في لبيتون. ورداً على ذلك، حث الحاكم كاماتشو المحكمة لكي تنظر في طلب المساعدة من الحكومة الاتحادية في إقفال المرفق حيث أنه كان مقلباً عسكرياً تابعاً للولايات المتحدة في الستينات من القرن الماضي. وذكر الحاكم أن الأمر يتطلب سنتين، على الأقل، لكي يصبح المقلب الجديد جاهزاً للتشغيل؛ وفي غضون ذلك، فإنه يشجع إعادة التدوير بغرض إطالة أمد استخدام مقلب أوردوت^(٧١). وبتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قدمت حكومة غوام تقريرها المتعلق بإغلاق مقلب أوردوت إلى المحكمة، وبتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير أودعت

(٦٩) www.kuam.com، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٧٠) المرجع نفسه، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٧١) www.mvariety.com، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

مبلغ ٢,٨ مليون دولار في حساب الادخار الخاص بالمحكمة الاتحادية بناء على توجيهات المحكمة^(٧٢).

٧٠ - وفيما يختص بالخط الساحلي للإقليم، كُرس مؤخرًا عام ٢٠٠٨ بوصفه "عام الشعب المرجانية في غوام". وقال مدير برنامج إدارة سواحل غوام إنه سيتم عقد عدد من المناسبات لتوعية الناس ولتشجيع حماية الشعب المرجانية في غوام، بما في ذلك الحملة الدولية لتنظيف السواحل، إضافة إلى ندوة عن الشعب المرجانية تُقرر إقامتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨^(٧٣).

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الحكومة الإقليمية

٧١ - ترد التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز غوام في المستقبل في الفرع ثانيا أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧٢ - في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، أخذ ممثل الولايات المتحدة الكلمة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ليعلل تصويته عقب اتخاذ القرار ٢٣١/٦١ المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وصرح، في جملة أمور، بما يلي:

"يبدو مصطلح 'غير المتمتع بالحكم الذاتي' في حد ذاته غير مناسب للأقاليم القادرة على وضع دساتيرها وانتخاب موظفيها العموميين، ولديها تمثيل في واشنطن العاصمة، وتختار مسارها الاقتصادي. وأيدت الولايات المتحدة تأييدا تاما البلدان التي اختارت الاستقلال، وكانت فخورة بالترحيب بها بوصفها شركاء متساوين ذوي سيادة. ومع ذلك، ففي حالة الأقاليم التي لم تختار الاستقلال، فإن الولايات المتحدة ساندت أيضا حق الشعوب في تلك الأقاليم في الحكم الذاتي الكامل، بما في ذلك الحق في الاندماج وفي الارتباط الحر. وتناشد الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء احترام الخيارات التي يتخذها سكان الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي" (انظر A/61/PV.84).

(٧٢) المرجع نفسه، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٧٣) <http://www.kuam.com/news/26319.aspx>

٧٣ - ووجه مساعد وزير الخارجية المعني بالشؤون التشريعية إلى عضو الكونغرس لساموا الأمريكية رسالة، مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أوجز فيها موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة. وأشارت رسالة مساعد وزير الخارجية إلى أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية بالحكومة الاتحادية إنما هو من الشؤون الداخلية للولايات المتحدة وليس من شؤون اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. كما أشارت الرسالة إلى أنه ليس للجنة، بأي شكل من الأشكال، أية سلطة لتغيير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم وليس من ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مراكز هذه الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضا أنه في الوقت نفسه كانت الحكومة الاتحادية، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، تقدم استكمالات سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة. وأتاحت التقارير السنوية كذلك الفرصة لتصحيح أية أخطاء في المعلومات التي قد تكون حصلت عليها اللجنة من مصادر أخرى. وقد أقرت الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ مجموعة من المبادئ تحكم ما إذا كان إقليم ما غير متمتع بالحكم الذاتي، كما يتعين على الولايات المتحدة أن تقدم إلى اللجنة المعلومات التي تبين أن تلك المبادئ قد تم الوفاء بها قبل أن توافق اللجنة على رفع اسم هذه المناطق الجزرية من القائمة^(٧٤).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٤ - اتخذت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ القرارين ١١٨/٦٢ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة الذي أحيل إلى الجمعية العامة^(٧٥) والذي نظرت فيه عقب ذلك لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/62/412). وقد خُصص الجزء الرابع من القرار ١١٨/٦٢ بآء لغوام. وبموجب منطوق فقرات ذلك الفرع، فإن الجمعية العامة:

١ - **تهيب مرة أخرى** بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي حظيت بتأييد ناخبي غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها

(٧٤) <http://samoanews.com>، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(٧٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/62/23).

قانون غوام، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة إقليم غوام على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة إبلاغ الأمين العام بالتقدم المحرز في تحقيق تلك الغاية؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل مساعدة حكومة الإقليم المنتخبة على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

٣ - **تطلب أيضا** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها، وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة إليه؛

٤ - **تطلب كذلك** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج تهدف على وجه التحديد إلى تعزيز التنمية المستدامة للأنشطة والمشاريع الاقتصادية، آخذة في الاعتبار الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛

٥ - **تشير** إلى طلب حاكم الإقليم المنتخب إلى الدولة القائمة بالإدارة رفع القيود المفروضة من أجل السماح للخطوط الجوية الأجنبية بنقل الركاب بين غوام والولايات المتحدة الأمريكية لإتاحة المزيد من الأسواق التنافسية وزيادة عدد الزوار الوافدين؛

٦ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم في تيسير جهود التوعية العامة، بما يتماشى مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب مؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم دعما لتلك الجهود؛